بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، بما يعنيه ذلك من استبعاد الدور الاردني، عربياً، وسحب البساط من تحت الخيار الاردني الذي يقوم على الحل الوسط الاقليمي)[٣٩]. ولكن المصادر الاسرائيلية، التي اهتمت بهذا الموضوع، اجمعت على ان تلك الاتصالات باءت بالفشل[٤٠].

نتيجة لفشل اتصالات بيرس في اقامة تمثيل «سياسي» من مواطني الضفة والقطاع، وبقاء م.ت.ف. العنوان الممثل لاية مفاوضات، توقفت الجهود الاسرائيلية، مؤقتاً، بصدد انشاء قيادات محلية «سياسية» في الضفة والقطاع؛ ولكن الجهود بشأن السياسة الاحتوائية لم تنته، حيث تحولت هذه المرة باتجاه اقامة ادارة مدنية مستقلة (نسبياً)، وفي هذا الشأن، لا يطلب من القيادات المحلية ان تشكل قيادات سياسية، بل على العكس، تعرض عليهم حياة اكثر راحة ومتعة[٤١]. وقد بدأ هذا التوجه منذ بداية العام ١٩٧٥، عندما طرح بيرس مشروعاً مفصلاً يدعو الى توسيع صلاحيات البلديات، وتقليص تدخل الحكم العسكري الى اضيق حد، بحيث يتحول رئيس كل بلدية الى ما يشبه حاكم لواء، تنتقل اليه صلاحيات ضباط الادارة الاسرائيليين الذين يمثلون دوائر الحكومة (الاسرائيلية) المختلفة في المناطق المحتلة، مع التوضيح لرؤساء البلديات ان المشروع «ليس خطوة نحو دولة فلسطينية، بل يجب اعتباره مشروعاً للادارة المدنية فقط»[٤٢]. ويأتي هذا التوجه في اطار سعي بيرس الى ملء الفراغ «السياسي» الذي اوجدته مقررات الرباط في الضفة والقطاع (حسب الفهم الاسرائيلي)[٤٣].

ولكن ما لبث بيرس ان عاود الدعوة من جديد لمشروع الحكم الاداري الذاتي في اواخر العام ١٩٧٥[٤٤]، انطلاقاً من ان التفاوض مع الملك حسين لم يعد متوقعاً في المستقبل القريب، من جانب، ومعارضة اسرائيل لمطالب م.ت.ف. او التفاوض معها، من جانب آخر. لذلك، رأى بيرس ان الحل الوحيد هو اعطاء السكان حكماً (ادارياً) ذاتياً[٤٥]. وتأتي هذه العودة الى طرح المشروع، اثر ما شهده العام ١٩٧٥ من احداث وتطورات ألقت بظلالها على المنطقة، مثل اتفاقية سيناء (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٥)، وبروز الخلاف المصري ـ الفلسطيني، بسبب سياسة هنري كيسنجر، وتعثر محاولات استئناف عقد مؤتمر جنيف للسلام، وبداية الشقاق العربي. وقد رافق تجدد هذه الدعوة من قبل المسؤولين والصحافة في اسرائيل اقدام سلطات الحكم العسكري على اتخاذ بعض الاجراءات التي تبدو وكأنها مقدمة لاقامة الحكم الاداري الذاتي، ومن شأنها الايحاء بأن اسرائيل جادة، في هذه المرة، في عزمها على تنفيذ المشروع. فقد قامت بانهاء ادارتها المباشرة لمدينة غزة، والتي استمرت ثلاث سنوات، واعادت تعيين رشاد الشوا رئيساً لها، بقرار من وزير الدفاع، بيرس (٢٣/ ١٠/ ٧٥)، وأعلنت وسائل الاعلام الاسرائيلية ان هذه الخطوة هي خطوة نحو الحكم الذاتي[٤٦]؛ كما تجددت الاتصالات الاسرائيلية بشخصيات في الضفة والقطاع من اجل ذلك، ولجأت سلطات الحكم العسكري الى عدة اجراءات من اجل دعم الفكرة وتكريسها في اذهان المواطنين، مثل استكمال الغاء المخيمات وتصفية القوى الوطنية من طريق القمع والارهاب والاعتقال والابعاد، والضغط الاقتصادي بهدف دفع القيادات المحلية لقبول المشروع، انقاذاً للوضع[٤٧].

مع بداية الاعداد للانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦، في الضفة الغربية، وربما كخطوة لمحاولة انجاحها في تثبيت اوضاع القيادات التقليدية التي ما زالت، حتى ذلك الحين، مهيمنة على معظم البلديات، تراجعت سلطات الحكم العسكري عن مشروع الحكم الادراي الذاتي، وقدمت عليه مشروع الادارة المدنية، لاعتقادها بأن الفرصة مهيأة لتحقيقها (فيما بعد يمكن الوصول الى